



تكاليف العضوية في منظمة التجارة العالمية والتحديات التي تطرحها

عبد السلام عبد الحافظ القيسي

أخذها بعين الاعتبار بهدف اتخاذ الاجراءات والسياسات الملائمة وتتلخص اهم التكاليف الفورية بما يلي :-
* احتمال تخفيض - ولوظيفة - في الرسوم الكمركية على بعض المنتجات الصناعية والزراعية نتيجة الانضمام : بالرغم من ان معدل التعريفات الكمركية في العراق ليس مرتفعا مقارنة مع معظم الدول النامية ، الا ان المفاوضات حول الدخول الى الاسواق قد تؤدي الى تخفيض في التعرفة على بعض السلع الزراعية والصناعية . ولا بد ان يؤخذ احتمال حصول ذلك يجب ان يؤخذ في عين الاعتبار اثره على الايرادات الخزينة وعلى هيكلية الاسعار .

* الغاء الضرائب المنافية لمبدأ المعاملة الوطنية اي التي تفرض حصرا على السلع الاجنبية اذ لن يكون باستطاعة الحكومة الابقاء على الضرائب التمييزية على السلع الاجنبية وسيكون امام الحكومة احد الخيارين التاليين : اما ازالة هذ

بطلب العضوية الى المنظمة بعد ما عدا سوريا . ان عضوية العراق في منظمة التجارة العالمية ليست غاية بحد ذاتها بل هي وسيلة يسعى العراق من خلالها لاعادة هيكلة اقتصاده وتحديث قوانينه التجارية بما يتلائم مع متطلبات العصر ويؤمن له الاندماج الكلي في الاقتصاد العالمي والنظام التجاري متعدد الاطراف . فالمواضيع التي تشملها المنظمة حاليا من تجارة السلع والخدمات تشمل الجزء الاكبر من التجارة الدولية في حين تسبب تأثير الدول الاعضاء في المنظمة حاليا باكثر من ٩٥ % من هذه التجارة، وتؤكد النظريات التجارية والخبرات التي اكتسبتها الدول الاعضاء في المنظمة على امتداد خمسين عاما ان النظام التجاري متعدد الاطراف فعال وان الدول الاعضاء في المنظمة ازدهرت اقتصادياً من جراء انضمامها اليها ولكن مما لاشك فيه ان هناك تكاليف وتحديات فورية واخرى مستقبلية لعملية الانضمام لابد من

تعتبر منظمة التجارة العالمية (WTO) احدى اهم المنظمات الدولية التي انشأت في القرن العشرين وهي منظمة حكومية دولية مقرها جنيف تسعى الى تخفيض الحواجز الكمركية وازالة الحواجز اللاكمركية على تجارة السلع بين الدول الاعضاء وتعمل على تسهيل تجارة الخدمات وحماية حقوق الملكية الفردية فضلا عن تنسيق قواعد التجارة بشكل عام .

انشأت المنظمة في الاول من كانون الثاني عام ١٩٩٥ وتضم المنظمة في عضويتها حاليا ١٥٢ دولة من بينها ١٢ دولة عربية (البحرين ، جيبوتي ، مصر ، الكويت ، الاردن ، مورتانيا ، المغرب ، قطر ، تونس ، الامارات العربية المتحدة ، المملكة العربية السعودية) فضلا عن ٢٩ دولة في طور الانضمام من بينها ٦ دول عربية هي الجزائر ، لبنان ، العراق ، ليبيا ، السودان واليمن اما الدول العربية الاربعة الاخرى (سوريا ، فلسطين ، الصومال وجزر القمر) فلم تتقدم

الضرائب قبل الانضمام او فرضها عليها على السلع العراقية المماثلة

(LIKE PRODUCTS) .

* احتمال ارتفاع اسعار بعض المنتجات الفكرية في المدى القريب كبرامج الكومبيوتر على سبيل المثال وذلك نتيجة لمكافحة القرصنة ولتأمين الحد الأدنى من الحماية المطلوبة وفقاً لاتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية (TRIPS) فلا شك ان تأمين الحماية للمنتجات الفكرية هو توجه اساسي للحكومة لاتقتضيه الواجبات القانونية فحسب بل تقتضيه ايضاً الموجبات الاخلاقية ولاشك ايضاً ان ذلك سينعكس ايجاباً في المدى البعيد على قدرة العراق على جلب الاستثمارات الاجنبية.

- الغاء سياسات الحظر والمنع وخصص الكمية المفروضة على استيراد بعض المنتجات.

تمنع قواعد منظمة التجارة العالمية اللجوء الى الحصر الكمية والحظر كوسيلة لحماية الصناعة المحلية الا في حالات استثنائية ومحددة حصراً مثل العجز في ميزان المدفوعات والتدابير الوقائية ويترتب بالتالي الغاء نظام منع ادخال بعض السلع الاجنبية والتحول الى التعرفة الكمركية.

ومن جهة اخرى

سـ يكون هناك تحديات مستقبلية للعضوية اهمها:

- تقييد حرية الدولة في اللجوء الى السياسات الحمائية مستقبلاً تشكل القيود التي تفرضها اتفاقيات منظمة التجارة العالمية تكاليف ملازمة للعضوية على كل دولة ان تلتزم بها. فلن يكون باستطاعة الحكومة اللجوء الى دعم الصادرات كما لن يكون باستطاعة الحكومة منع ادخال بعض السلع او العودة الى ما شابه الرزنامة الزراعية.

- خلق اطر مؤسسية لمتابعة عملية الانضمام ولمواجهة استحقاقات العضوية فبالاضافة الى ضرورة خلق جهاز اداري متكامل لمتابعة عملية الانضمام تلازم العضوية استحقاقات مؤسسية مثيرة فهناك اخطارات دولية على الدولة العضو القيام بها وهناك اجتماعات يومية على الدولة العضو المشاركة بها.

لايكفي ولا بد من انشاء اجهزة متخصصة لشؤون منظمة التجارة العالمية في وزارة التجارة بل لا بد من انشاء اجهزة ادارية في ادارات الدولة ذات العلاقة بالمنظمة متخصصة في شؤون المنظمة. ولا يتوقف انشاء مثل هذه الاجهزة على القطاع العام بل سيكون من الضروري على القطاع الخاص وتحديد افرع التجارة والصناعة وضع

ادارات متخصصة في شؤون المنظمة لتحضير الدراسات وتقديم الاستشارات حول هذه المسائل.

- تدريب الكوادر البشرية على مسائل منظمة التجارة العالمية سواء في القطاع العام او القطاع الخاص اكمالاً لخلق اطر مؤسسية لا بد من بذل جهود كبير في تدريب الكوادر البشرية حول هذه المسائل.

- اقرار القوانين الجديدة سوف يشكل اقرار قوانين جديدة التزاماً باتفاقيات منظمة التجارة العالمية سيشكل تحدياً ليس فقط للسلطة التشريعية بل ايضاً للسلطة القضائية التي سيناط بها نهاية المطاف تطبيق وتفسير احكام هذه الاتفاقيات.

كما سيشكل اعتماد قوانين جديدة تحدياً للقطاع الخاص الذي عليه استيعاب تفاصيلها حتى يتمكن من اللجوء اليها واستعمالها. نشير على سبيل المثال الى اتفاقية مكافحة الاغراق التي هي من اكثر الاتفاقيات تعقيداً وصعوبة مما يفسر عدم وجود تشريعات لمكافحة الاغراق في معظم الدول النامية.

- اعتماد سياسات اقتصادية مكملة تتوقف الاستفادة القصوى من العضوية في المنظمة على سياسات مكملة تقوم بها الحكومة في مجالات عديدة ومنها المضي قدماً بمشروع الفعالية التجارية والخصخصة وتحديث القوانين

سوف يشكل اعتماد مثل هذه السياسات تحدياً هاماً بالنسبة للحكومة.

ان مواجهة هذه التحديات بشكل مدروس سيسمح في نهاية المطاف من زيادة ايجابيات عملية الانضمام.

ان الفرص والحقوق والمكاسب التي سيحصلها العراق من جراء انضمامه الى المنظمة تبدو جلية حتى قبل المباشرة باجراء مفاوضات الانضمام واختتامها ولكي يتمكن العراق من جني مكاسب الانضمام الاثف ذكرها والافادة من تحرير النفاذ الى الاسواق الذي اعتمده الدول الاعضاء في المنظمة خلال جولة الأورغواي وعقبها يتعين على العراق:

أ- اصلاح سياساته وأطره القانونية والتنظيمية والمؤسسية.

ب- فتح اسواقه امام سلع وخدمات الدول الاعضاء في المنظمة.

مع العلم ان النفاذ الى الاسواق العراقية في الوقت الراهن سيكون موضع مفاوضات معقدة وطويلة الامد بين العراق والشركاء التجاريين المعنيين الاعضاء في المنظمة ويصعب تكهن ما ستؤول اليه هذه المفاوضات في يومنا الحالي واستناداً الى خبرات الدول الاخرى يمكن استخلاص الملاحظات التالية في ما يعود لنتائج المفاوضات:

- يعد قطاع الخدمات في العراق منفتحاً نسبياً باستثناء بعض المجالات كالاتصالات السلكية واللاسلكية والنقل ووسائل الاعلام المرئية والموسوعة وليس من المتوقع ان يفرض على العراق

التعهد بالتزامات تذكر فيما يتعلق بالخدمات الاخرى .

يفترض ان تكون الالتزامات التي يتعهد بها العراق فيما يتعلق بنفاذ السلع والخدمات مشابهة للالتزامات الدول الاخرى الاعضاء في المنظمة مما يؤدي بالتالي الى الارتقاء بنظام التجارة الخارجية للعراق الى معايير الدول الاخرى .

ان الحكومة العراقية اذما جندت افضل عناصرها واتخذت في القطاع الخاص شريكاً ستتمكن شأنها شأن الدول الاخرى من التفاوض بشأن الدخول الى اسواق السلع والخدمات بما يخدم مصالح الصناعة ومقدمي الخدمات في العراق .

